

2011

التوجهات السياسية لحكومة نتياهو 2009-2010 و اثرها على العملية السلمية

رائد نعييرات
watannai@yahoo.com, جامعة النجاح الوطنية

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/hujr_b



Part of the [Arts and Humanities Commons](#)

Recommended Citation

Hebron University Research Journal-B (Humanities) - (مجلة جامعة الخليل للبحوث- ب (العلوم الانسانية) "التوجهات السياسية لحكومة نتياهو 2009-2010 و اثرها على العملية السلمية", نعييرات, رائد (2011) Vol. 6 : Iss. 2 , Article 8.

Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/hujr_b/vol6/iss2/8

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Hebron University Research Journal-B (Humanities) - (العلوم الانسانية) by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, dr_ahmad@aarj.edu.jo.



التوجهات السياسية لحكومة نتنياهو 2009-2010 وأثرها على العملية السلمية

*د. رائد نعييرات
أستاذ العلوم السياسية-جامعة النجاح الوطنية

الملخص:

هدف البحث الى دراسة التوجهات السياسية للحكومة الإسرائيلية الحالية بقيادة بنيامين نتنياهو تجاه عملية السلام ، من خلال دراسة العوامل المتحكمة في صنع السياسة الإسرائيلية الحالية ، سواء في بيئتها الداخلية او الخارجية ، واستند البحث على تفحص اهم المتغيرات التي تتحكم في رسم توجهات الحكومة الاسرائيلية الحالية ودراستها تجاه عملية السلام .وذلك لمناقشة جدلية مهمة تعيشها الأوساط المهتمة بصنع السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين والتي تقوم على فرضية مفادها أن اليمين الاسرائيلي أقدر على صنع السلام مع الفلسطينيين من اليسار ، من هنا جاء السؤال المركزي عن مدى قدرة الحكومة الحالية والتي تعرف بأنها من أكثر الحكومات يمينية في إسرائيل على صنع السلام مع الفلسطينيين؟ فتم تناول أهم المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتحكم في صنع السياسة الحالية وربطها بالمتغير الأساسي ألا وهو عملية السلام نفسها ، و بحكم المنطق السياسي تحولت من عملية الى مرحلة النهاية وهي الوصول إلى قرارات سياسية بخصوص قيام الدولة الفلسطينية والتوصل إلى سلام شامل، فتم تناول المتغيرات الداخلية والتي من أبرزها الدور والثقل السياسي الذي يؤديه المستوطنون في الحياة السياسية الاسرائيلية ، علاوة على المتغير الديمغرافي او ما تطلق عليه الأوساط الإسرائيلية القنبلة الديمغرافية ، إضافة إلى المتغيرات الخارجية وعلى رأسها الانقسام الفلسطيني .من أجل فحص الفرضية القائمة على أن الحكومة الإسرائيلية الحالية بتركيباتها واجتماعاتها السياسية لا تهدف إلى الوصول الى سلام مع الفلسطينيين بمقدار ما تحاول الارتكاز على بعض الترتيبات والجزئيات التي تخص عملية السلام . اعتمد البحث على المنهج الوصفي ، واقترب دراسة السياسة الخارجية وتحليلها والعوامل الدافعة لتشكلها. من أجل فحص مدى دقة الفرضية .خلص البحث إلى عدة نتائج من أهمها :ان الحكومة الحالية ليس لديها هدف التوصل الى سلام مع الفلسطينيين ، وهي تعمل على تغذية بعض التوجهات داخل المجتمع والقوى السياسية الإسرائيلية التي ستحول مستقبلا إلى عدم قدرة أي حكومة على التوصل إلى حل مع الفلسطينيين، هناك تعاظم مستمر في دور المستوطنين في الحياة السياسية الإسرائيلية سواء ما يخص

ثقلهم السياسي الخاص ، او تحول توجهاتهم إلى إجماعات في السياسة الاسرائيلية ومن أبرزها يهودية الدولة، على الرغم من التفاؤل الذي رافق مجيئ الادارة الامريكية بقيادة باراك أوباما الى الحكم الا ان الملاحظ في السياسية الامريكية الحالية هو نفس المسار السابق في عدم ضغطها على الجانب الإسرائيلي من اجل التوصل إلى عملية سلام ترضي الطرفين.

Abstract :

The research aims to examine the political orientations of the current Israeli government led by Benjamin Netanyahu towards the peace process through the study of the factors that control the Israeli current policies whether in the domestic or external political environment. The research is based on reviewing and studying the most important variables that control the current Israeli government towards the peace process to discuss a dialectic that is evolving in the Israeli political community that is based on the premise that the Israeli right is more able in making peace with the Palestinians than the left, to identify who is interested in making peace between the Palestinians and Israelis. The main question that arises is to what extent the Israeli Government –which is known as the most extremist right-, is able to make peace with the Palestinian. The researcher has discussed the most important external and domestic variables that control the Israeli policy- making and how those variables are linked to the peace process itself. By virtue of the political logic, the peace process has been shifted to the final phase for reaching political decisions in regard to the establishment of the Palestinian State and reaching a comprehensive peace. In this sense, the researcher has dealt with domestic variables as the settlers' role and the political weight that is played by the settlers in Israeli political life as well as the changes in demographics, or what it called in Israel the demographic bomb in addition to external variables, especially the Palestinian division and the new American administration. The researcher puts the hypothesis that the Israeli government with its current political composition does not aim to accomplish peace with the Palestinian rather it tries to concentrate on few arrangements and some particles that belong to the peace process. The researcher has applied the descriptive method and the analytical approach of the foreign policy and the motives for that policy in order to test the hypothesis. After testing the research hypothesis, the research has come up with many results and the most important one is that the current Israeli government goal does not want to make peace with the Palestinian; rather it works on feeding the Israeli society

نتنياهو، أو مدى قدرة الحكومة الحالية بقيادة نتنياهو على تغيير الظروف والواقع من أجل خدمة سياساتها. وهل بالإمكان التوصل في ظل حكومة نتنياهو الحالية إلى عملية سلام تحقق للفلسطينيين الحد الأدنى من طموحاتهم.

لدراسة توجهات الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة نتنياهو من الأهمية بمكان تحليل المتغيرات البيئية التي أتت في كنفها حكومة نتنياهو سواء الداخلية أو الخارجية، كذلك الوقوف على أولويات السياسة الإسرائيلية الحالية، والمرتكزات السياسية الإسرائيلية الجديدة. كذلك الإستراتيجية الإسرائيلية المتبعة من قبل الحكومة الحالية في إسقاط هذه السياسة والأوليات على أرض الواقع.

المنهج المتبع

سيقوم البحث على استخدام المنهج الوصفي لدراسة السلوك السياسي للحكومة الإسرائيلية وتحليلها عبر ما تبنته سواء من البيان الوزاري أو مما صدر من تصريحات وخطب رسمية لقادة الحكومة بخصوص عملية السلام من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي سيتم تتبع السياسة الإسرائيلية في ظل إدارة حكومة بنيامين نتنياهو منذ تشكيلها لأكبر حكومة يمينية، مستعينا بمداخل تحليل وصنع السياسة العامة سواء المدخل الموضوعي أو المدخل الإجرائي لمعرفة البيئة والمحددات التي ترسم من خلالها السياسة الإسرائيلية وطبيعة المتغيرات على هذه السياسة. فتنوعت الأدبيات ما بين المصادر الأولية والثانوية، إضافة إلى أن الباحث استعان بتحليل المضمون للخطابات الرسمية الإسرائيلية.

مشكلة الدراسة

تكمن المشكلة البحثية في دراسة العلاقة ما بين توجهات الحكومة الإسرائيلية وقدرتها بقيادة نتنياهو على الدخول في عملية سلمية في ظل التغيرات

and political forces with trends that aim to diverge any Israeli government from finalizing any solution with the Palestinians. There is a continuous growth in the role of settlers in the Israeli political life that is due to their political weight and the shift in their attitudes towards the Israeli politics with a prominent aim as of a Jewish state. Despite the optimism that arises with the arrival of the new U.S. administration led by Barak Obama to power, the current U.S. policy is obviously based on the premise that the Israeli right is better able to make peace with the Palestinians than the left.

the U.S. Policy is still the same, represented by lack of pressure on the Israeli side to reach a peace process that would satisfy both parties.

المقدمة

دراسة التوجهات السياسية للحكومة الإسرائيلية الحالية بقيادة اليمين الإسرائيلي تجاه عملية السلام، تحتل أهمية كبرى، فهي تحتوي على جدلية طالما سادت في أوساط صناع القرار، وتكمن هذه الجدلية في أن اليمين الإسرائيلي هو الأكثر قدرة على صناعة السلام من اليسار الإسرائيلي، وبما أن القضية المركزية اليوم تدور في فلك الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وإمكانية التوصل إلى سلام شامل، فإن تحليل مكونات السياسة الإسرائيلية لحكومة نتنياهو، والظروف المحيطة في تشكيلها سواء الداخلية أم الخارجية تتعاظم يوماً بعد يوم لمعرفة ما مدى خدمة هذه الظروف والمعطيات الواقعية للسياسة التي ينوي اتباعها بنيامين

عملية السلام.

ثالثاً: التعرف على مدى قدرة المتغيرات الدولية والعوامل الخارجية في التأثير في السياسة الإسرائيلية.

رابعاً: تقديم مقترحات باتجاه التوصل إلى اتفاق سلام شامل.

فرضية الدراسة

يقوم البحث على فرضية أساسية وهي: التوجهات السياسية للحكومة الإسرائيلية الحالية بقيادة بنيامين نتنياهو لن تقود إلى التوصل إلى سلام شامل مع الفلسطينيين.

الدراسات السابقة:

دراسات تتعلق بالمجتمع الإسرائيلي وتطوره

السياسي

انظر دراسة للكاتب إبراهيم أبو جابر وآخرون بعنوان "الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية"²، دراسة للكاتب وليد العلي بعنوان "الديمقراطية السياسية في إسرائيل"³، دراسة لعدد من الباحثين بتحرير من عبد الحميد الكيلاني بعنوان "إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015م"⁴، وثيقة مؤتمر هرتسليا التاسع - 2009 بعنوان "إسرائيل في ظل متغيرات النظام العالمي والأزمة الاقتصادية"⁵، دراسة فوزي تيم بعنوان "تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل"⁶، دراسة عزمي بشارة بعنوان "من يهودية الدولة حتى شارون دراسة في تناقضات الديمقراطية الإسرائيلية"⁷، دراسة صبحي عسيلة بعنوان "تحول الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين والتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي"⁸، دراسة عبد الوهاب المسيري بعنوان "موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية"⁹ المجلد 7.

الدولية والاراء المتعددة بأن اليمين الاسرائيلي قادرٌ على صنع السلام ، والغوص في ثنايا اعمدة سياسته من أجل الوقوف على مدى قدرة الحكومة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو على تحقيق أو التوصل إلى عملية سلمية بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي في ظل الحكومة اليمينية الحالية ، خاصة في ظل الجدل الدائر أن اليمين هو الذي يصنع السلام هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن المتغيرات الدولية تشير إلى أن هناك فرصة للتوصل إلى اتفاق سلام مع الإسرائيليين. لذا يأتي هذا البحث متفحصاً لهذه الجدلية ومحاولاً الإجابة عن طبيعة التصورات تجاه الحلول المطروحة من طرف الحكومة الإسرائيلية، ومدى قرب هذه التوجهات أو أبعادها ، لأي حل قائم على تحقيق سلام شامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، مبني على الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف ، وعودة اللاجئين إلى أرضهم التي هجروا منها.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في الوقت الحالي كونها تعالج قضيتين مركبتين للشعب الفلسطيني : الأولى هي التطورات على الساحة الإسرائيلية بقيادة حكومة يمينية أتت نتيجة لإفرازات انتخابية تشير إلى طبيعة التطورات في الساحة الإسرائيلية. والثانية كونها تتابع أجندة يومية عالمية وهي عملية السلام وانشغال العالم اليوم في استغلال المتغيرات المحلية أو الإقليمية أو الدولية من أجل تقوية عملية السلام .

أهداف الدراسة

أولاً التعرف على طبيعة المتغيرات الداخلية الإسرائيلية وبالذات بعد الانتخابات .
ثانياً: إظهار حقيقة التوجهات الإسرائيلية تجاه

الحديث عن المشهد العسكري والأمني الذي تعيشه إسرائيل، وأيضا لم تغفل هذه الدراسات المشهد الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرهما على طبيعة الحراك السائد في إسرائيل .

دراسات تتعلق بالعملية الانتخابية في إسرائيل

دراسة قام بها مجموعة من الباحثين العرب واليهود من تحرير باسم مكحول وآخرون بعنوان "الانتخابات الإسرائيلية العامة 2009" ¹⁵ ، دراسة لعدد من الباحثين والمتخصصين في المشهد الإسرائيلي من تحرير هندية غانم بعنوان تقرير مدار الاستراتيجي 2009 ¹⁶ ، دراسة لعدد من المفكرين العرب واليهود من تحرير هندية غانم وآخرين بعنوان رؤى إسرائيلية حول مشاريع التسوية السياسية ¹⁷ ، دراسة صادرة عن معهد أبو لغد للدراسات الدولية: بيرزيت بعنوان "قراءة أولية في نتائج الانتخابات الإسرائيلية الدورة السادسة عشر 2003" ¹⁸ ، دراسة عوزي بنزيمان وآخرون، ترجمة أنطوان شلحت "بعنوان إسرائيل ديمقراطية شكلية مؤشرات الديمقراطية الإسرائيلية 2003" ¹⁹ ، دراسة أري شبيط بعنوان "دولة انتخابات: سلسلة تقارير صحفية حول انتخابات 2003" ²⁰ ، دراسة امطانس شحادة بعنوان "الثابت والمتغير في مفاهيم ومواقف الجمهور الإسرائيلي" ²¹ ، دراسة مهند مصطفى "تفاقم خطاب التشديد على الطابع الإثني لـ الدولة اليهودية" ²² ، دراسة لموسي راز بعنوان "النتيجة الأسوأ للانتخابات العامة هي فوز اليمين" ²³ . وقد تحدثت هذه الدراسات عن نتائج الانتخابات العامة في إسرائيل خاصة انتخابات الكنيست الثامنة عشر 2009 والتي تمثلت بفوز اليمين المتطرف، كما تحدثت عن الثابت والمتحول في مواقف الناخبين الإسرائيليين، إضافة إلى تفاقم التشديد على الطابع الإثني للدولة اليهودية، و تطرقت إلى الحديث عن

وقد تحدثت هذه الدراسات بإسهاب عن مواضيع ذات علاقة بالمجتمع الإسرائيلي من حيث تطوره والتغيرات التي طرأت وأثرت خلال العقود الأخيرة، والتي من ضمنها الكيفية التي أثرت فيها التحولات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية على الحراك السياسي في إسرائيل من خلال إحداث تحول في نظام الحكم ونظام الهيمنة السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية، كما تناولت هذه الدراسات موضوعات تتعلق بيهودية الدولة ومستقبلها في ظل المتغيرات الواقعة على جميع الأصعدة سواء الداخلية أو الإقليمية والدولية، إضافة إلى تناول الجانب الأمني لإسرائيل والوضع الاستراتيجي خلال العقد الأخير والتحولات التي طرأت على العقيدة العسكرية الإسرائيلية ، كما تم التطرق إلى الملامح الاقتصادية والاجتماعية في لدى المجتمع الإسرائيلي في الآونة الأخيرة .

دراسات تتعلق بالنظام السياسي الإسرائيلي

دراسة تفصيلية شاملة لعدد من المؤلفين من تحرير كميل منصور بعنوان "إسرائيل دليل عام 2004" ¹⁰ ، دراسة فوزي محمد طایل بعنوان "النظام السياسي في إسرائيل" ¹¹ ، دراسة غازي السعدي بعنوان "الأحزاب والحكم في إسرائيل" ¹² ، دراسة كاميليا بدر بعنوان "نظرة على الأحزاب والحركات السياسية في إسرائيل" ¹³ ، انظر سلسلة التقارير الإستراتيجية - 2008-2007-2006-2005 2009 ¹⁴ الصادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) . تحدثت هذه الدراسات بشكل مفصل عن طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي من حيث نظام الحكم السائد والنظام الحزبي ودوره في المشهد الإسرائيلي ، كما تناولت موضوعات تتعلق بالمجتمع والتركيب السكاني في إسرائيل، إضافة إلى

سنوات منذ 12 عاما، مما يدل على أن إسرائيل تعيش أزمة سياسية اجتماعية اقتصادية تنعكس بشكل مباشر على نظام الحكم في إسرائيل، فعلى المستوى السياسي تأتي هذه الانتخابات في ظل أزمة سياسية تعيشها إسرائيل وتتمثل تحديدا بغياب الشخصيات أو القيادات الكاريزمية المؤسسة من المستوى الأول و بروز قيادات المستوى الثاني وما دون ذلك⁽²⁴⁾، إضافة إلى ذلك ضعف قوة الجذب للناخبين من قبل الأحزاب الكبيرة وهذا ما يدل على عدم قدرة أي حزب سياسي أو حزبين على تشكيل الحكومة دون إشراك الأحزاب الصغيرة مما سيقود إلى تعقيد رسم السياسة الإسرائيلية من جهة كونه سيكرس موضوعة الائتلافات من جديد ، ومن ناحية ثانية فأنه سيؤثر في القدرة على اتخاذ تحولات دراماتيكية فيما يخص عملية السلام وموضوعة الحل السياسي، فعلى الرغم من أن النظام السياسي الإسرائيلي حاول خلال العقدين الأخيرين تجاوز هذه الظاهرة سواء من الناحية الدستورية - حيث كانت هناك محاولات لانتخاب رئيس الوزراء بصورة مباشرة أو من الناحية العملية عبر اتحاد الأحزاب الكبيرة إلا أن نتائج انتخابات الكنيست الثامنة عشرة قد كرست موضوعة الانشطارات السياسية الحزبية وعدم قدرة أي حزبين على تشكيل حكومة . وهذا يقودنا إلى ضرورة تفسير ظاهرة كثرة الأحزاب السياسية في إسرائيل وقدرتها على الوصول للكنيست، فقد بلغ عدد الأحزاب والكتل التي خاضت الانتخابات الثامنة عشر 33 تمكن منها 13 من الوصول إلى الكنيست، وتعليقا على مواصفات هذه الحالة وفقا لاريان وشمير الذي يرجع ذلك إلى أفول أو تراخي الجهاز الحزبي نتيجة لعملية الحداثة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أدت إلى تراجع في مكانة الأحزاب السياسية، مما ساعد على عدم

أسباب انهيار اليسار الصهيوني في الانتخابات الأخيرة على وجه الخصوص، و تحدثت أيضا عن مشاركة الوسط العربي في هذه الانتخابات وأثره على النتائج العامة لها، وكذلك دور وتأثيرات الحرب على لبنان 2006 والحرب على غزة 2008، وقد خلص جزء من هذه الدراسات إلى أن التغيرات السياسية في إسرائيل وتقلبات الحكم لم تكن وليدة تغلب ثقافة على أخرى ولم تعكس تحولا جذريا في بعض المواقف والمفاهيم عند الجمهور وإنما يعود ذلك إلى المنافسات التي تتم بين النخب داخل الأحزاب السياسية وإلى شخصية المرشحين أنفسهم لرئاسة الحكومة، وكذلك معاقبة ومكافئة الحزب الحاكم على أداء الحكومة بزعامته وهذا ما يؤكد صعود اليمين بقوة في الانتخابات الأخيرة .

الفصل الأول: المتغيرات الداخلية وتأثيرها

على حكومة نتنياهو

جاءت حكومة نتنياهو في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والتي باتت تتحكم في رسم معالم السياسة العامة لحكومة نتنياهو ، وعلى الرغم من تعدد هذه المتغيرات ما بين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية ، إلا أن مجمل هذه التغيرات تجلت في ثلاث صور رئيسية سيوردها البحث وهي، الانتخابات الثامنة عشر للكنيست ، وطبيعة التشكيلة الوزارية ، علاوة على عنصر مهم هو أولويات أو إجماعات السياسة الإسرائيلية والتي اخذت تضرب جذورها منذ العام 2000 م. ثم البحث في تعامل حكومة نتنياهو مع هذه المتغيرات ضمن ثوابتها العامة ومتعرجاتها.

انتخابات الكنيست الثامنة عشر وإفرازاتها :

تعتبر الانتخابات الإسرائيلية الثامنة عشر للكنيست هي الخامسة من نوعها بحيث تجري في وقت مبكر أي قبل انتهاء المدة القانونية المحددة بأربع

لتهدد العالم ككل⁽²⁷⁾.

أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فلا شك انه كان لهما تأثيرا كبيرا على انتخابات الكنيست الثامنة عشر، حيث تأتي هذه الانتخابات والنتائج القائمة على وقع أزمة اقتصادية عالمية ألحقت أضرارا بالاقتصاد الإسرائيلي، فحسب تقديرات البنك المركزي الإسرائيلي بلغت نسبة النمو الاقتصادي في العام الحالي 2009 ستكون سالبة (-0.2%) مع ارتفاع نسبة البطالة إلى من نفس العام إلى (7.6%)، وفي ظل هذه الأزمة يأتي نتنياهو ليقدم نفسه على أنه الأفضل لمعالجة الاقتصاد الإسرائيلي وإخراجه من هذه الأزمة بأقل الخسائر، مستفيدا من نجاحه في إنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي وتحسينه عندما شغل منصب وزير المالية سابقا عهد حكومة شارون 2003، وفي نفس الوقت يعاني اليسار الإسرائيلي وتحديدًا حزب العمل من فقدان ثقة المواطن الإسرائيلي على الصعيد الاقتصادي وهذا ناجم عن تخلي حزب العمل عن سياسة الرفاه الاجتماعي ودعم الشرائح الفقيرة والقوى العاملة والكيوتسات لصالح دعم الحرب على لبنان وقطاع غزة⁽²⁸⁾، أما على الصعيد الاجتماعي فتشير المعطيات إلى ارتفاع في نسب الفقر والفساد والجريمة المنظمة والعنف، وهذه تشكل مقياسا لدرجة التضامن الاجتماعي ولعلاقة جهاز الدولة بالمجتمع، وأيضا تشير إلى المعنى المتسارع إلى الانتقال إلى الاقتصاد الليبرالي وسياسة الخصخصة، وبالتالي انعكاس تلك الظواهر على الأحزاب السياسية وطبيعة البرامج التي يطرحها كل حزب⁽²⁹⁾.

إن هذه الظواهر تشكل العمود الفقري في العلاقة بين ديناميكيات وطبيعة الحراك السياسي - الاجتماعي ومدى تأثيره على السياسة العامة الإسرائيلية وبالذات فيما يخص عملية السلام، خاصة إذا تم الغوص فيما يسمى التركيبات الحزبية الداخلية

الاستقرار السياسي والحزبي المقترن بضعف الولاء للحزب نتيجة لضعف ثقة المواطن الإسرائيلي بالحزب السياسي⁽²⁵⁾. أيضا على المستوى السياسي فهناك من يرى أن هذه الانتخابات أحدثت انقلاب سياسي جديد في إسرائيل، أسوا من الانقلاب الذي حصل في انتخابات 1977، الذي أطاح بقيادة حزب العمل وجاء بالليكود إلى رئاسة الحكومة، والانقلاب الذي حصل عام 1992، الذي أعاد حزب العمل إلى مركز السياسة الإسرائيلية، وقد تمثل الانقلاب الجديد بتحوّل ثقل السياسة الإسرائيلية إلى أقصى اليمين وقد تمثل هذا بحصول الأحزاب اليمينية مجتمعه على 65 مقعدا من إجمالي مقاعد الكنيست البالغ عددها 120، بمعنى أنه أصبح بإمكانها أن تتحكم بمقالييد السياسة الإسرائيلية وخصوصا المتعلقة بالعملية السلمية ومستقبلها من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأحزاب المؤيدة للتسوية، وفقا لمنظور كل منها (العمل - المتقاعدون - ميرتس - الأحزاب العربية - كديما) بات لديها مجتمعة 55 مقعدا في الكنيست، وهذه بدورها لا تستطيع توجيه دفة السياسة وحدها أمام صعود اليمين بهذا الشكل⁽²⁶⁾.

كما أن إسرائيل تواجه في هذه المرحلة مشكلات أمنية وسياسية كبيرة على خلفية الإخفاق في الحرب على لبنان في تموز 2006، واستمرار سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بعد الحرب على القطاع 2008، وتعثر الترتيبات الأميركية في العراق، والخطر النووي الذي باتت تمثله إيران بالنسبة لها، كما أن إسرائيل تواجه على الصعيد الداخلي مخاطر ما تسميه القنبلة الديمغرافية، ومشكلات الهوية، والتحول إلى دولة ثنائية القومية وهذا ما يفسر تمسك إسرائيل ومطالبتها بضرورة الاعتراف بيهوديتها وقوميتها، هذا فضلا عن المشكلات الاقتصادية التي باتت تتجاوز إسرائيل

العمل وهي: حزب الليكود وله 27 مقعدا في الكنيست وحزب إسرائيل بيتنا وله 15 مقعدا وحزب العمل وله 13 مقعدا وحزب شاس وله 11 مقعدا وحزب يهودوت هتوراه وله 5 مقاعد وحزب البيت اليهودي وله 3 مقاعد في الكنيست⁽³¹⁾.

إن عملية اتخاذ القرار السياسي في إسرائيل بصورة عامة وفي القرارات التي تتعلق بالقضية الفلسطينية بصورة خاصة، عملية مركبة ومعقدة تتأثر بعوامل مختلفة، فهي تتأثر بعوامل إسرائيلية مختلفة وبالعوامل الدولية، وكذلك بعوامل إقليمية، إضافة إلى القضية الفلسطينية هناك قضايا أخرى لا تقل أهمية مثل خطر الملف النووي الإيراني، والعلاقات الخارجية سواء الدولية وأهمها العلاقة مع الولايات المتحدة ومع دول المنطقة، ولمعرفة طبيعة هذه السياسة لا بد لنا من الاطلاع على البرنامج الوزاري للحكومة القائمة بزعامة نتنياهو، فلا شك أن حكومة نتنياهو بتشكيلتها اليمينية المتطرفة تنظر إلى مختلف القضايا من منطلق راديكالي، وهذا واضح من خلال برامجها الانتخابية التي اتخذت طابعا متشددا يغلب عليه منطق القوة والحرب والميل إلى فرض وخلق سياسة الأمر الواقع خصوصا فيما يتعلق بالسياسة تجاه الشعب الفلسطيني، فقضايا الحل النهائي باتت محسومة لدى هذه الحكومة، فالقدس هي عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل، ولا عودة للاجئين مع دعم كامل للاستيطان في الضفة الغربية والقدس ورفض سياسة الانسحاب من طرف واحد، وبالتالي فهي ترفض بشكل واضح الاعتراف بقيام دولة فلسطينية إلا ضمن اشتراطات تؤدي في مجملها إلى القضاء على إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة⁽³²⁾.

فقد جاءت التشكيلة الوزارية سواء في بنيتها أو تركيبها وتلا ذلك برنامجها السياسي استجابة لطبيعة الحراك السياسي والاجتماعي الإسرائيلي

(subsystem circles) ممثلة بشخص الأحزاب والعقلية الجمعية للنخب الحزبية، حيث إن أهم ما يميز هذه الخاصية وهي التمركز حول مجموعة من القضايا التي تشكل عصب العملية السلمية، ممثلة في البعد الاستيطاني ودعم الاستيطان، سواء عبر الدعاية الانتخابية للأحزاب أو في البرامج الحزبية نفسها، الموضوع الثانية، يهودية الدولة، والتي باتت تعتبر مسلمة بالنسبة للأحزاب السياسية الإسرائيلية وتضمنتها كل برامج الأحزاب السياسية الإسرائيلية، تارة بطابعها الديني البحت وتارة أخرى بطابعها السياسي (البعد الديمغرافي)³⁰ فلم تعد قضية اتجاه السياسة العامة للأحزاب السياسية الإسرائيلية نحو التطرف، استجابة لبيئة خارجية أو ارتكازا على معطيات واقعية قد تتغير بمقدار ما هي عبارة عن ارتكازات واستنادات أيديولوجية ومعطيات على أرض الواقع تفاعلت على مدار الستين سنة السابقة، وتفاعلت ضمن أبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ لتصنع ظروف ووقائع على الأرض تساعد هذه التفاعلات في النمو والازدهار أكثر منها محاولات لوقف هذا التطور الذي يقود إلى توجه المجتمع السياسي الإسرائيلي نحو اليمين بشكل كلي رغم انشطاراته الجزئية.

التشكيلة الوزارية طبيعتها وبرنامجها

الوزاري

أسفرت الانتخابات الأخيرة في إسرائيل عن فوز واضح لمعسكر اليمين واليمين المتطرف والمتشدد في إسرائيل، وقد عبرت هذه الانتخابات بشكل واضح عن استمرار سير المجتمع الإسرائيلي نحو التشدد والتطرف، الأمر الذي مكن بنيامين نتنياهو من تشكيل حكومة ائتلافية ضمت خمسة أحزاب من معسكر اليمين واليمين المتطرف بالإضافة إلى حزب

السياسية بل إن أقصى ما أصبحت تفاوض عليه الحكومة الإسرائيلية هو الوقف الزمني لبعض الأنشطة الاستيطانية. وهذا الموقف كذلك لم يتضمن حتى وقف الاستيطان في القدس الشرقية، أما في الضفة الغربية استمرار الاستيطان بذريعة بناء وحدات سبق للحكومة أن أقرتها وهي تأتي حسب السياسة الإسرائيلية ضمن التمدد الطبيعي داخل المستوطنات الكبرى. وعند محاولة تفحص ما يمكن تسميته تدوير الزوايا في السياسة الإستراتيجية الإسرائيلية لحكومة نتنياهو فيما يخص الاستيطان نجد أن هذه المواقف تحمل في طياتها مجموعة من المؤشرات الإستراتيجية، على الرغم من أنها تأتي ضمن مجموعة من الضغوط الخارجية، ومن أبرز هذه المؤشرات الأول: وهو إضفاء الشرعية على موضوع الاستيطان وهذا ما يعنيه إعلان الحكومة استبدال مصطلح إنهاء الاستيطان بمصطلح التجميد الزمني للاستيطان، والثاني: وهو شرعنه الاستيطان في القدس الشرقية وجعل القدس الشرقية خارج نطاق اللعبة والمسرح السياسي.⁽³⁴⁾

أولويات السياسة الإسرائيلية - اجماعات السياسة الإسرائيلية .

الحديث عن أولويات السياسة الإسرائيلية في عهد حكومة نتنياهو ذو أهمية مبالغ بها فمن الناحية الأولى هناك مجموعة من الثوابت الإستراتيجية التي باتت تشكل أعمدة للسياسة الإسرائيلية ومحل إجماع شعبي وحزبي، أما من ناحية ثانية فاءن الحكومة الحالية الإسرائيلية بصفتها الليكودية واليمينية لديها أهداف تريد تحقيقها، وتأتي هذه الأولويات استجابة طبيعية لمجموعة من المخاطر والتهديدات التي ترى إسرائيل أن عليها مواجهتها، فإسرائيل اليوم تعيش ثلاث أزمت أو تحديات سياسية: التحدي الأول هو أزمة الهوية، والتحدي الثاني هو أزمة القيادة، والتحدي الثالث هو الأزمة

التي أفرزتها الانتخابات الإسرائيلية هذا من جهة وكأنها مستشرفة لطبيعة المتغيرات السياسية القادمة كما تضمن ذلك البرنامج الوزاري للحكومة، والخطب والتصريحات السياسية لأقطاب الحكومة وبالذات خطابات نتنياهو في جامعة بار ايلان. فمن ناحية البنية التركيبية ضمت الحكومة واحداً وثلاثين وزيرا وهي اكبر حكومة في إسرائيل، علاوة على الاستحداثات الجديدة للمناصب، وعلى الرغم من نظر البعض إلى هذا التكوين انه يعتبر نقطة ضعف في الحكومة، وقد يقود إلى تضارب في المسؤوليات والصلاحيات لدى الوزراء، إلا أن الباحث اعتبر انه ونتيجة لهذا التكوين فاءن الحكومة ضمنت وستضمن الاستمرار في العمل عبر تحولها إلى بوتقة صهر لمختلف القوى السياسية، فالحكومة الحالية تأتي وكأنها حكومة "وحدة وطنية" بلا معارضة وذلك لان الحزب القوي خارج الائتلاف هو حزب كديما، وحزب كديما بطبيعته وبرنامجه وشخصه لا يمكن أن يمارس دورا عمليا إلا إذا كان داخل الحكومة.

أما من ناحية البرنامج الوزاري فقد اتبعت الحكومة السياسات الصفرية فتم بناء البرنامج على سياسة اللاحل والحل، فتم طرح فكرة برنامج السلام الاقتصادي، والذي يقوم على تناول المواضيع السياسية من وجهة نظر اقتصادية حياتية وسياساتية أكثر منها بعدا سياسيا.⁽³³⁾ هذه المعادلة بدت وكأن الحكومة لا ترفض عملية السلام نظريا ولكنها ترفضها واقعا، فعلى الرغم من عدم ذكر الحكومة لحل الدولتين، إلا أنها لم تأت على رفض ذلك، بل إن نتنياهو في خطابه في بار ايلان ذكر موضوع حل الدولتين، ولكنه وضع الاشتراطات التي تحول عمليا دون تحقيق هذا الهدف، فالقدس الموحدة عاصمة إسرائيل، ولا لعودة للاجئين، وعدم وضع قضية الاستيطان على أجندة النقاشات

المجموعات ما دون الدولة ، وكذلك المشاريع التي هي أعلى من مستوى الدولة في المنطقة⁽³⁷⁾ فالمستوى الأول يتمثل في حركة حماس وحزب الله ، وهما الحركتان اللتان تحولتا ومن خلال الديمقراطية والانتخابات إلى سدة الحكم دون الاعتراف بإسرائيل ، لذا جاءت السياسة الإسرائيلية رافضة لمنح حماس أي فرصة للنمو سياسيا ، وهذا انطوى عليه مجموعة من السياسات، منها التعامل مع حماس من منظور عسكري وتقويض حكمها ورفض فكرة أي انتخابات فلسطينية تشارك فيها حماس ، عدم منح حماس أي فرصة للنمو السياسي الطبيعي داخل السلطة الفلسطينية⁽³⁸⁾.

أما فيما يخص المشاريع في المنطقة فالخطر الجديد هنا يأتي من إيران ، وإيران لم تعد دولة ضعيفة في المنطقة بالنسبة لإسرائيل ، بل أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على إسرائيل سواء فيما يخص المشروع الصهيوني واعتبار إسرائيل الدولة المحور في المنطقة ، أو فيما يخص تحالف العديد من القوى في المنطقة مع الدولة الإيرانية وتشكيل ما يسمى محور المقاومة⁽³⁹⁾.

أما المحدد الآخر، وهو الذي نتج بعد حرب غزة ، وهذا المحور اخذ مجموعة من الأبعاد تطلب من الحكومة الإسرائيلية مواجهتها أولا: رسم سياستها بناء عليها ثانيا : الصورة العامة لهذه الأخطار يمكن رسمها على النحو التالي : التعاطف الجماهيري الدولي مع حماس وضد إسرائيل ، سواء فيما سمي المظاهرات المليونية في العواصم الغربية والعربية ، وتلا ذلك مشاريع محاكمة القادة الإسرائيليين في المحاكم الأوروبية بتهمة جرائم الحرب ، أو فيما يمارس عبر الدعم الدولي الجماهيري والذي أخذ طابعا إنسانيا، إلا انه يحوي أبعادا سياسية ، فإسرائيل ومنذ نشأتها قامت على بعدين رئيسيين: الأول وهو البعد الأخلاقي والديمقراطي ، والثاني

السياسية .(35) وبناء على هذه المخاطر تولدت في إسرائيل مجموعة من الإجماعات منذ عام 2003 م وتم رسم السياسة العامة بناء على هذه الإجماعات بحيث تحولت إلى أعمدة للسياسة الإسرائيلية . ومن أبرز هذه الإجماعات:يهودية الدولة، توسيع الدولة اليهودية جغرافيا واستيطانيا ، والاعتراف بالشعب الفلسطيني، ونتج عن هذه الإجماعات محاور السياسة العامة الإسرائيلية وهي: رفض فكرة الانسحاب من جانب واحد، وضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل ، واستكمال بناء الجدار .(36)

أما في عهد حكومة نتنياهو فاءنَّ هناك مجموعة من التحديات التي باتت إسرائيل تصنفها على أنها مخاطر جديدة تواجه إسرائيل أولا، وتواجه طبيعة الحراك الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع الإسرائيلي ، وانَّ على إسرائيل التعامل مع هذه المخاطر، فمنها ما له جذوره السابقة ومنها ما هو جديد ، فأزمة الهوية بقيت العنوان الرئيس وتحولت إلى سياسة يهودية الدولة كحل للامزجة والتي ينطوي عليها مفهومان من زاوية السياسة العامة الإسرائيلية ، الزاوية الأولى وهي الحق التاريخي بمعنى إن إسرائيل تمتلك حقا تاريخيا في كل فلسطين، وبالتالي فان الحل السياسي هو حل وسط تقدم عليه إسرائيل وليس حقا للفلسطينيين ، وهذا بالتأكيد سيقود إلى عدم ارتقاء ما سيمنح للفلسطينيين إلى مستوى دوله ، والزاوية الثانية ، أن مفهوم التبادلية سيعني انتقال جزء من الكثافات الشعبية العربية داخل إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية ، وهذا يعني أن الحديث لم يعد فقط يدور حول حق العودة بمقدار ما هو إلغاء الوجود العربي الفلسطيني داخل الخط الأخضر.

المحدد الثاني للأخطار المستجدة هو ما تطلق عليه إسرائيل "الإرهاب" ، والجديد في مفهوم الإرهاب بالنسبة للسياسة الإسرائيلية قضيتان: الأولى هي

أولاً: يهودية الدولة:

إن ثبات هذا المحور في السياسة الإسرائيلية الحالية يأتي نتيجة لعدة عوامل ودوافع، فهو محل إجماع حزبي إسرائيلي من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، كذلك فهو محل إجماع القوى السياسية الخارجية الإسرائيلية، وبالذات اللوبيات في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه يحافظ إلى حد ما على موضوعه للتماسك الاجتماعي في إسرائيل - social cohe-
ence ' خاصة إذا تم ضم المستوطنات، فن المعلوم أن المستوطنات وطبيعة النمو الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الديمغرافي داخل المستوطنات هي ذات اسنادات دينية، أما من الناحية السياسية فإن هذا البعد يحقق لإسرائيل مجموعة من الحلول أولاً: حل إشكالية التطورات داخل ديناميكيات التوجهات السياسية للأقلية العربية في إسرائيل، وبالذات فيما يخص موضوع الدولة لكل مواطنيها بحيث تصبح موضوعاً ما تطلق عليه إسرائيل القنبلة الديمغرافية، عبارة عن كتلة حرجة لا وزن لها مستقبلاً.⁽⁴⁰⁾ لذا قامت السياسة الإسرائيلية منذ بداية الألفية الثالثة بسلسلة من الممارسات لتحويل موضوع الدولة اليهودية إلى حقيقة سواء على صعيد الأقلية العربية أو على مستوى العلاقة الفلسطينية - الإسرائيلية. فعلى المستوى الداخلي قامت الكنيست الإسرائيلية بسن العشرات من التشريعات التي تجعل من الدولة اليهودية حقيقة وليست الدولة الديمقراطية الممثلة لكل مواطنيها فقد درجت العديد من مشاريع القوانين على جدول أعمال الكنيست منها قانون النكبة والقاضي بمنح عقوبة السجن لعام لكل من يحيي ذكرى النكبة، وتلا ذلك قانون المواطنة والذي ينص على عقوبة السجن لمدة عام لكل من يروج أفكاراً ترفض الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة "يهودية ديمقراطية".⁽⁴¹⁾ أما القانون الأخطر وهو

وهو ارتباط مشروعها بالقوى الدولية .ومن هنا باتت إسرائيل تواجه أزمة على الصعيد الأول وهو الأخلاقي والديمقراطي سواء فيما يخص حصار قطاع غزة والقوى الجماهيرية الدولية المناهضة للحصار ، أو فيما يخص قضية النمو الديمقراطي في السلطة الفلسطينية ورفض الانتخابات ، وتعطيل المؤسسات الديمقراطية الفلسطينية .

أما المحدد الآخر للأخطار فهو ما تواجهه حكومة
نتنياهو بصفقتها حكومة يمينية أولا وثانيا نتيجة
طبيعة الائتلاف الحاكم كونه يمثل أطراف التطرف
السياسي في إسرائيل ، هذا التحدي يفرض على
الحكومة الإسرائيلية تحدي البقاء في الحكم ، حيث
أن العديد من المحللين والمراقبين للشأن الإسرائيلي
تنبؤوا للحكومة بعدم القدرة على الاستمرار ،
هذا التحدي وان بدا انه جانبي بالنسبة للحكومة
إلا انه استراتيجي وجوهري بالنسبة للأحزاب
الائتلاف كونه يعبر عن استجابة طبيعية للنمو
الاجتماعي - السياسي ، وبالتالي إجهاض التجربة
سياسيا سيغني بالنسبة لأحزاب الائتلاف إجهاضا
للأيدلوجية الاجتماعية ، لذا نرى الحرص المبالغ به
لهذه الحكومة في المحافظة على الحكم .

السياسة الإسرائيلية في حكومة نتياهو

الثابت والمتعرج:

مواجهة هذه التحديات تم رسم السياسة الإسرائيلية لحكومة نتניהو ضمن مسارات ثابتة وأخرى متعرجة لذا سنحاول في هذا الجزء الوقوف على طبيعة المسارات التي اتخذتها السياسة العامة للحكومة الإسرائيلية الحالية ، واشتقاق الثابت منها والمتغير ، محاولة للوقوف على مدى قدرة الحكومة الإسرائيلية تجاوز التحديات أولاً، وكذلك الموائمة بين المتغيرات ثانياً.

على تطبيق خطة انسحاب مماثلة في الضفة الغربية ، مما جعل المستوطنين في الضفة الغربية يتوغلون داخل المؤسسات السياسية الإسرائيلية بمختلف أشكالها ، خاصة مع بروز التحولات اليمينية في المجتمع الإسرائيلي، وكما هو معلوم فاعن أغلب المستوطنين ينتمون إلى التوجهات اليمينية. التوغل داخل المؤسسة الإسرائيلية من قبل المستوطنين طال كل المؤسسات سواء داخل الكنيست ، والحكومة ، والجيش ، والمؤسسة المدنية على حد سواء ، فالاستيطان في عالمنا المعاصر بات مختلفا عن الاستيطان كما أريد له أن يكون ، فلم تعد المستوطنات خطوطاً متقدمة للدولة الإسرائيلية من أجل الحماية الأمنية فقط وإنما باتت اليوم المستوطنات عبارة عن مدن ، هذا من ناحية البناء المعماري أما من ناحية البناء الأيديولوجي فقد باتت المستوطنات عبارة عما يمكن تسميته "دولة داخل دولة" نتيجة لطبيعة الحراك الديني والأيديولوجي الذي نما في السنوات الأخيرة داخل المستوطنات، فلقد تحولت المستوطنات إلى بعد سياسي من الدرجة الأولى ففي حين تبلغ نسبة المستوطنين 4-3% من سكان إسرائيل نجد أن عددهم في الكنيست الثامنة عشر بلغ 12 نائباً أي بنسبة 10% (45)

فالاستيطان في عهد حكومة نتنيا هو يؤدي ثلاثة ادوار رئيسية في السياسية العامة: الدور الأيديولوجي ، والذي يتمثل في نمو التيار الديني والتيار الديني القومي، والدور الرمزي، والثقل السياسي.

فعلى صعيد الدور الأيديولوجي -الاجتماعي هناك ازدياد في وتيرة الثقل الديني وتعاظمه في إسرائيل وداخل المجتمع الإسرائيلي ، إذ تبلغ نسبة المتدينين في إسرائيل اليوم 29% من مجموع السكان ، إلا أنه وحسب دراسة أجريت لصالح مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية ، فاعن إسرائيل ستفقد طابعها العلماني خلال العقدين القادمين حيث سيشكل

قانون الولاء الذي تعود جذوره إلى العام 2006م حيث يلزم القانون الحالي أعضاء الكنيست بالحفاظ على "الولاء لدولة إسرائيل" ، فان مشروع القانون الجديد أضاف الكلمات "كدولة يهودية، صهيونية وديمقراطية ولقيمها ورموزها". وهناك اقتراح آخر بالزام الوزراء أيضا بأداء قسم شبيه. (42)

عند تناول هذه المشاريع نجد أنها متسارعة الوتيرة منذ عشر سنوات سبقت، حيث إن أعضاء الحكومة الحالية كانوا سابقا أعضاء في الكنيست وبالتالي هم عملوا سابقا على تحويل هذه المشاريع إلى قوانين أما اليوم فما يقومون به هو تحويل هذه القوانين إلى سياسات عامة. (43) أما على صعيد العلاقة مع السلطة الفلسطينية والمحيط فاعن الحكومة الإسرائيلية الحالية شرعت في تحويل يهودية الدولة إلى أمر واقع عبر خطوتين أساسيتين: الأولى تتمثل في مطالبتها أطراف التفاوض الإقرار بيهودية الدولة قبل الشروع في المفاوضات، والثانية سياسة بناء الجدران، فقد شرعت الحكومة الحالية بالاستمرار في بناء جدار الفصل بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ، تلا ذلك الإعلان عن بناء جدار جديد على الحدود المصرية الإسرائيلية بتكلفة تزيد عن 300 مليون دولار ، بذريعة أن هذا الجدار سيحقق الدولة اليهودية. (44)

ثانيا : الاستيطان:

اعتبر الاستيطان أحد أبرز محددات السياسة الإسرائيلية الحالية ، فالاستيطان يحقق للحكومة الحالية هدفين مهمين : الأول: تحقيق الانسجام الداخلي ، والثاني: إلغاء فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة وكاملة السيادة، فمنذ الإعلان عن خطة الانسحاب من قطاع غزة بدأت تتشكل داخل التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية ما يمكن تسميتها "بالعقيلة الجمعية" لدى المستوطنين باتجاه التخوف من إقدام الحكومة الإسرائيلية

به من قبل الحكومة ورئيسها بموضوع الاستيطان والموقف المتعلق به ، وكذلك طبيعة الخطاب السياسي للحكومة المعتمد على فكرة ارض الآباء والأجداد . فمع مجيء الحكومة الإسرائيلية الجديدة نشط الاستيطان بشكل ملحوظ وبدأ الإعلان عن بناء الوحدات الاستيطانية بشكل سرطاني ، وكان قرار الحكومة الإسرائيلية المصادقة على خطة "الأولويات الوطنية والإقليمية" وتعديل خارطة المناطق الأولى بالرعاية الوطنية لتشمل مستوطنات في الضفة الغربية، حيث أن قيمة الخطة ملياري شيكل يخصص منها 5% لدعم مستوطنات نائية في الضفة الغربية .⁽⁴⁹⁾ ونتيجة للضغوط الدولية التي تواجهها الحكومة الإسرائيلية ، وكذلك الموقف الفلسطيني من استئناف المفاوضات دون وقف الاستيطان ، قدمت الحكومة الإسرائيلية مشروعاً يقضي بتجميد البناء لمدة عشرة شهور⁽⁵⁰⁾ وعلى الرغم من هذا القرار فقد تم الإعلان عن أن القرار لا يشمل النمو الطبيعي ، مما يعني أن القرار لا معنى له من الناحية الفعلية وعلى الفور باشرت الحكومة بطرح العطاءات مجدداً ، وهنا نجد أن قرار الحكومة الإسرائيلية من الناحية الفعلية خالي المضمون ، ومن الناحية الإستراتيجية يحتوي على مخاطر جمه ، إذ انه يستثني القدس ، وثانياً يضيف شرعية على الاستيطان حيث إنه لا يلغي الفكرة نهائياً.

مشروع الدولتين (two-state solution).

إن النظرة على السياسة الإسرائيلية في عهد حكومة نتنياهو تقود إلى أن الأسس والاسنادات التي تقوم عليها الحكومة الحالية هي رفض فكرة حل الدولتين ، سواء من الناحية النظرية أو من الناحية العملية ، فلم يأت نتنياهو على ذكرها سواء في البيان الوزاري للحكومة أو في أي من تصريحاته خاصة في جامعة

اليهود المتدينين والعرب ما نسبته 60% من طلبة المدارس، أي 40% من أصحاب حق الاقتراع.⁽⁴⁶⁾ وعند الحديث عن العلاقة بين هذه التوجهات وأثرها على الاستيطان نجد أن غالبية المستوطنين في الضفة الغربية هم من المتدينين 50% من المستوطنات يقطنها مستوطنون متدينون وقد زادت هذه النسبة منذ عام 2003.⁽⁴⁷⁾ إذا هنا نلاحظ العلاقة الترابطية والعضوية بين ما يحدث من ديناميكيات الحراك الاجتماعي داخل إسرائيل وأثره على الطبيعة الاستيطانية في الضفة الغربية سواء من ناحية زيادة عدد المستوطنات وطبيعتها أو من ناحية النظرة الأيدلوجية لها.

المحور الثاني: وهو رمزية المستوطنات في حكومة بنيامين نتنياهو فأن هذا الدور كان له شهودا وحضورا واسعا لدى رئيس الحكومة ولدى باقي وزرائه وليس اقل من ذلك أن بنيامين نتنياهو اختار جامعة بار إيلان لتكون منطلقاً لخطابه الاستراتيجي تجاه القضية الفلسطينية ، ومن المعروف أن جامعة بار إيلان محسوبة على التيار القومي الديني في إسرائيل.

أما الجانب الأخير وهو الثقل السياسي فالمستوطنون أصبح لهم ثقل سياسي واضح في إسرائيل سواء في المؤسسات أو حتى داخل الأحزاب السياسية الكبيرة وبالذات داخل الليكود. فتشير الإحصاءات أن 30% من الضباط في الجيش الإسرائيلي اليوم باتوا محسوبين على التيار الديني القومي، كما تم إنشاء 50 معهداً دينياً داخل الجيش أغلبها داخل الأراضي المحتلة عام 1967 م، علاوة على أن المستوطنين باتت لهم قواتهم الخاصة داخل الجيش ولديهم ترسانتهم العسكرية الخاصة أمثال "كيتوت كونينوت" ، أما عن الوزن السياسي فالتيار الديني المتزمت يحتل اليوم خمس أعضاء الكنيست ، وكذلك 40% من الائتلاف الحاكم.⁽⁴⁸⁾ لذا نلاحظ هذا الاهتمام البالغ

للحكومة ، ولمحاولة توضيح هذه المتغيرات وجد الباحث تجميعها في متغيرين اساسيين :المتغيرات على الساحة الفلسطينية ضمن مربع حماس والسلطة ، والمتغيرات الاقليمية بمجملها ، علاوة على المتغيرات الدولية ، لمحاولة تحليلي استراتيجية الحكومة الحالية وطرقها في التعامل مع هذه المتغيرات ومدى تأثيرها في السياسة العامة للحكومة الحالية.

المتغيرات على الساحة الفلسطينية:

لا شك أن على حكومة إسرائيل بزعامة نتنياهو 2009 التعامل مع المتغيرات المتسارعة التي حدثت على صعيد القضية الفلسطينية ومن أبرزها الانقسام على الساحة الفلسطينية وسيطرة حماس على قطاع غزة والحرب التي شنتها إسرائيل على القطاع 2008 وكيفية استغلال إسرائيل لهذا الانقسام وتوظيفه بما يخدم مصالحها وأهدافها، إضافة إلى استحقاقات عملية التسوية التي يرى الكثيرون أنها يجب أن تكون قد وصلت إلى مراحلها النهائية، كما لا بد من الاطلاع على موقف حكومة نتنياهو من الانسحابات الأحادية من طرف واحد .

مربع حماس - السلطة الفلسطينية:

وهنا يأتي المربع الآخر والذي يعتبر في صلب العملية السياسية وهو مربع حماس - السلطة الفلسطينية، يشكل هذا المربع حجر الزاوية بالنسبة للسياسة الإسرائيلية الحالية ، فإسرائيل ترفض منح حماس فرصة الاندماج السياسي في المنظومة السياسية الفلسطينية إلا ضمن شروط الرباعية ، وبالتالي فهي تعارض أية خطوة من شأنها أن تمنح حماس هذه الفرصة ، وتبقي على محاولة إطالة أمد الانقسام، وفي نفس الوقت فاعن السياسة الإسرائيلية قائمة على عدم التعامل مع السلطة الفلسطينية بقلب الندية كونها "لا تمتلك احتكار القوة الكاملة في الضفة والقطاع هذا التناقض في السياسة

بار ايلان حيث ذكر موضوع حل الدولتين ولكنه وضع عليها استدراكات ، تجعل من تحقيقها حلما بالغ الصعوبة ، بل إن إستراتيجية نتنياهو تقوم على استبدال موضوع حل الدولتين بفكرة السلام الاقتصادي، وهذا ما يفسر تصميم الحكومة الحالية على قضية المفاوضات بدون شروط ، ومحاولة إبداء أن السلطة الفلسطينية هي العقبة أمام التوصل إلى حل وليس إسرائيل.⁽⁵¹⁾

ومن هنا بات الترويج لفكرة حل الدولتين انه وهم وان السلطة الفلسطينية غير قادرة على القيام بهذا العبء كون الأخيرة لم تستطع احتكار القوة ، ومن الأفضل البحث عن بدائل أخرى لموضوع حل الدولتين ، وان انصب ما يمكن أن توصف به المرحلة الحالية هي "إدارة الأزمة" بدل البحث عن الحلول الجذرية التي من شأنها أن تفجر الصراع.⁽⁵²⁾ لذا نجد أن الهم الأوحد للحكومة الإسرائيلية الحالية يدور في فلك الجلوس على مائدة المفاوضات ، وهذا ينطوي على إستراتيجية تدوير زوايا الأزمة ، بشكل يتيح للحكومة الحالية الاستمرار في المسيرة السلمية دون الإقدام على دفع أثمان من شأنها أن تقوض الحكومة، هذا من ناحية، أما من الناحية الثانية فاعن الحكومة تطمح ومن خلال التفاوض التناسق مع المحيط الدولي والإقليمي باتجاه إثبات أن هناك عملية سلمية .

الفصل الثاني: المتغيرات الخارجية وأثرها

على السياسة العامة لحكومة نتنياهو

تعيش الحكومة الاسرائيلية في ظل مجموعة من المتغيرات الخارجية التي على النظام الاسرائيلي التعامل معها اثناء رسم السياسة العامة للحكومة ، بالتاكيد نجد ان الحكومة الحالية تارة تبالغ في رسم حدود الاخطار او تارة اخرى تحاول تجيير مفهوم هذه الاخطار بشكل يجعلها تخدم المصالح العامة

وأهميتها، وتصنيفها على شكل أولويات خارجية وداخلية وذلك بهدف تحديد المتغيرات والتطورات الداخلية المحلية والإقليمية والعالمية، وإذا بدأنا بالأولويات الخارجية العالمية لإسرائيل فإننا نجد أن إسرائيل تضع على سلم أولوياتها الحفاظ على علاقة عضوية متينة مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أنها لا تزال تحتفظ بمركز الصدارة في العالم وفي مختلف المجالات، إلا أن هذا لا يمنع إسرائيل وبخاصة في الآونة الأخيرة من إقامة علاقات منفتحة مع ما يمكن تسميته بالقوى الصاعدة الجديدة، وتحديدًا في كل من روسيا والصين والهند، وذلك بهدف الضغط على هذه القوى بأخذ المصالح الإسرائيلية بعين الاعتبار، وهذا ما يفسر نجاح إسرائيل في تأجيل أو عرقلة حصول كل من إيران وسوريا على أسلحة متطورة روسية، حيث تعمل السياسة الإسرائيلية على فتح حوار استراتيجي مع هذه القوى بما يضمن خدمة مصالحها القومي، فالسياسة الإسرائيلية تحاول أن تتماشى مع المتغيرات الدولية مع وضع الاستراتيجيات الصحيحة لتوقع المتغيرات المحتملة من جهة، ومن جهة أخرى تدرك إسرائيل أن عليها التعامل مع منظمات "إرهابية" يمكن أن تشكل خطراً على أمن إسرائيل مثل منظمة حماس وحزب الله المدعومة من إيران وسوريا والتي بإمكانها أن تضعف قوة الردع الإسرائيلية الأمر الذي يزيد من خطورة تلك المنظمات ويخلق إجماعاً لدى الساسة الإسرائيليين على ضرورة إنهاؤها أو تحييدها ومنع تعاظم قوتها، أما على الصعيد الإقليمي فتشكل إيران ببرنامجه النووي المعضلة الكبرى لإسرائيل، بحيث إنها ستبقى على رأس سلم أولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية وأجندتها، وفي ما يخص العلاقة مع جيرانها العرب ترى إسرائيل في محور الاعتدال العربي نموذجاً يمكن التعامل معه وإقامة علاقات

الإسرائيلية يشكل اليوم عقبة رئيسة أمام الحكومة الإسرائيلية، فمنطق الواقعية السياسية يتطلب من الحكومة الإسرائيلية إذا أرادت أن تبقى على الانقسام أن تقدم للسلطة الفلسطينية ثمناً سياسياً، يجعلها قادرة على التقدم والتنمية. إلا أن الثمن الذي تطرحه الحكومة الإسرائيلية الحالية لا يرتقي إلى أدنى طموحات الشعب الفلسطيني، وهو المتمثل في المعالجات الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية، وحتى ذلك لم يتحقق فالذي يسيطر على المشهد السياسي في الضفة السياسات اليومية والممارسات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية والتي من شأنها أن تقوض السلطة الفلسطينية.

لقد فشلت السياسة الإسرائيلية الحالية اليوم في تفسير سياساتها تجاه العلاقة المزدوجة هذه، حيث إن إسرائيل وعبر سياساتها تجاه حماس أدت إلى تقوية حماس، فحرب غزة منحت حماس بعداً إقليمياً ودولياً، إضافة إلى بعدها الداخلي، وأضعفت من موقف السلطة، أضف إلى ذلك عدم وجود عملية سلمية بات يقوض السلطة الفلسطينية ويقلل من خياراتها في الاستمرار والنمو، كما بات من المستحيل الحديث عن الانقسام كطابع طبيعي للحياة السياسية الفلسطينية، وأصبح بمثابة القنبلة الموقوتة التي قد تنفجر في أية لحظة.

ومن هنا فإن التقييم العلمي للسياسات التي اتبعتها الحكومة الإسرائيلية بخصوص الملفات المختلفة يقود إلى أن الحكومة الإسرائيلية الحالية بدل أن تجد حلولاً لهذه الملفات، صعدت من اشتداد وتيرة إشكالياتها، وبالتالي فهي تعيش في مأزق الخروج من هذه الإشكاليات، وبالتأكيد هذا المأزق لم يتفاقم بعد نتيجة، لأن الطرف الآخر لديه مأزق أخرى يعيشها.

أما عند الحديث عن أولويات السياسة الإسرائيلية فلا بد من تصنيف هذه الأولويات حسب طبيعتها

الحاضر الأكبر على الساحة الفلسطينية عهد حكومة نتنياهو، إضافة إلى ذلك فاعن نتنياهو يرفض وبشدة الانسحابات الأحادية الجانب، ويشدد على انه لن تكون هناك انسحابات أحادية الجانب في المستقبل، لأنه كما يرى أن أي انسحابات أو أي مناطق يخليها الجيش الإسرائيلي ستكون عرضة لسيطرة حماس، كما حدث في قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب عام 2005⁽⁵⁴⁾.

المتغيرات على الساحة الدولية والإقليمية :

حظيت المتغيرات على الساحة الدولية والإقليمية بأهمية كبرى لدى إسرائيل بشكل لا يقل أهمية عن الحراك والمتغيرات المحلية والداخلية فيها، فعلى الصعيد الدولي هناك العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما مع وجود إدارة أمريكية جديدة بزعامة اوباما، فمن المعروف أن الإدارة الأمريكية السابقة كانت منحازة بشكل كامل لإسرائيل، إلا أن الإدارة الجديدة وعلى الرغم من تأكيدها على دعم إسرائيل والالتزام بأمنها إلا أن هناك تخوفاً إسرائيلياً من السياسة التي سوف تنتهجها هذه الإدارة وعلى كافة المستويات، ففيما يتعلق بموقف الإدارة الأمريكية من القضية الفلسطينية يؤكد بعض الخبراء الإسرائيليين أن طاقم المستشارين الذي عينهم اوباما باستثناء دنس روس هم من الليبراليين الذين يؤمنون بحقوق الإنسان والتعاون الدولي وأن حل القضية الفلسطينية ضمن معايير واضحة تشكل بالنسبة لهؤلاء أهمية ومصلحة أمريكية لتحسين صورتها في العالم العربي والإسلامي، إضافة إلى ذلك فإن الحكومة الإسرائيلية اليمينية بزعامة نتنياهو التي ترفض الاعتراف بمبدأ حل الدولتين وتركز على الحل الاقتصادي الذي ترى فيه بديلاً عن الحل السياسي سوف يزيد من حدة

دبلوماسية وتجارية اقتصادية مع العمل على تقديم إشارات متقدمة من أجل السلام مع سوريا لتحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة، أما فيما يتعلق بأولويات إسرائيل الداخلية وخصوصاً في التعامل مع القضية الفلسطينية فإن إسرائيل تنظر إليها على أنها عينة مصغرة لصورة المنطقة إذ تحوي على تهديدات وفرص، فلا بد من الاستمرار في سياسة الحصار ومحاربة حماس، والتمسك بشروط الرباعية من جهة، مقابل استمرار مواصلة جهود التسوية مع العناصر المعتدلة من الفلسطينيين، وبالتالي تكون إسرائيل قد حافظت على سياسة الردع والتسوية التي يمكن تعميمها على المنطقة بشكل عام⁽⁵³⁾. إن المشهد السياسي في إسرائيل وبفعل تداعيات الانتخابات الثامنة عشر وحصول اليمين على غالبية مقاعد الكنيست مكن نتنياهو من تشكيل حكومة يمينية مما ألقى بظلاله على القضية الفلسطينية بمختلف مكوناتها، فموقف الحكومة الإسرائيلية من حركة حماس وسيطرتها على قطاع غزة واضح من حيث عدم التعامل مع حماس بوصفها منظمة إرهابية يجب القضاء عليها، وقد أيدت أحزاب الحكومة الحالية الحرب على غزة 2008 بشدة مطالبة باستمرارها لإسقاط حكم حركة حماس ، وقد انعكست تلك المواقف على حكومة نتنياهو التي تشارك فيها تلك الأحزاب اليمينية بقوة حيث استمرار الحصار والتشديد على عدم التعامل مع حماس بأي شكل من الأشكال، وفيما يتعلق بالانقسام فاعن إسرائيل عملت منذ البداية على استغلال هذا الانقسام للتهرب من استحقاقات عملية السلام بحجة عدم وجود شريك فلسطيني، فحركة حماس في غزة "إرهابية" يجب القضاء عليها، وفي الضفة لا يوجد زعيم فلسطيني حقيقي لتحقيق السلام، وبالتالي ستبقى النشاطات الاستيطانية في كل المناطق الفلسطينية بما فيها القدس هي

الخيارات مطروحة في التعامل مع هذا الملف ومن ضمنها إمكانية استخدام القوة العسكرية والدخول في مواجهه مع إيران في سبيل منعها من الحصول على القنبلة النووية، وترى إسرائيل أن الوقت يؤدي دورا حاسما في تمكين إيران من استغلاله لصالح التقدم في ملفها النووي وفرض الأمر الواقع، كما أن إسرائيل ترى في ازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة تهديدا لأمنها، وذلك من خلال ما تقدمه إيران من دعم لحزب الله في لبنان وحركة حماس في غزة، عدا عن العلاقة الإستراتيجية مع سوريا حيث تحاول إسرائيل ضرب هذا التحالف عن طريق التأكيد على رغبتها بالمفاوضات مع سوريا وفتح قناة لهذه المفاوضات بوساطة تركية، إلا أن الحرب على غزة 2008 ووصول نتنياهو واليمين المتطرف إلى الحكم في إسرائيل عمل على تجميد هذه المفاوضات، وفيما يتعلق بعلاقة إسرائيل بمحور الاعتدال وعلى وجه التحديد العلاقة مع مصر فاءن هذه العلاقة أيضا شهدت توترا بعد حرب غزة 2008 واتهام إسرائيل لمصر بعدم القيام بدورها لمنع حماس من تهريب السلاح عن طريق الأنفاق، وبعد توليه رئاسة الحكومة في إسرائيل أعلن نتنياهو عن رغبته في التواصل مع مصر في سبيل دعم محور الاعتدال العربي لمواجهة محور الممانعة مع إدراك إسرائيل أن الدور المصري ينحصر لصالح قوى إقليمية كاللور التركي الذي يحاول تأسيس علاقة فاعلة مع أطراف الصراع (إسرائيل وحماس والسلطة الفلسطينية)⁽⁵⁶⁾.

المتغيرات بخصوص عملية السلام

سيليقي المشهد السياسي في إسرائيل بفعل تداعيات الانتخابات الثامنة عشر للكنيست وحصاد اليمين غالبية مقاعد الكنيست بظلاله على مستقبل المفاوضات وعلى العملية السلمية برمتها مع السلطة الفلسطينية، وقد أشار أكثر من مسؤول

فيما يتعلق بملف الاستيطان حيث تطالب الإدارة الأمريكية إسرائيل بوقف وتجميد الاستيطان في الضفة والقدس لإتاحة الفرصة وتهيئة أجواء المفاوضات فيما تصر الأخيرة على الاستمرار بتوسيع المستوطنات، أيضا في ضوء علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة فان إسرائيل تخشى أن لا تكون قضية الشرق الأوسط وخصوصا الملف النووي الإيراني على سلم الأولويات بالنسبة للولايات المتحدة في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث تضغط إسرائيل على أن لا تكون المفاوضات والحوار الأسلوب الأمثل للإدارة الجديدة عوضا عن المواجهة والحل السريع الذي تفضله إسرائيل، سيما وان الولايات المتحدة بحاجة إلى مساعدة إيران في العراق وأفغانستان. أما بشأن علاقة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي فان تقريراً لوزارة الخارجية الإسرائيلية أشار إلى أن إسرائيل حققت تقدماً كبيراً في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، فإسرائيل تعول على علاقتها بالاتحاد الأوروبي؛ وذلك لاستغلالها في فرض عقوبات على إيران، حيث يؤدي الاتحاد الأوروبي دوراً ناجعاً خصوصاً على المستوى الاقتصادي، أما فيما يتعلق بموقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية فاءن جزءاً من تعميق العلاقة بإسرائيل مشروط بالمضي قدماً بعملية السلام مع الفلسطينيين وضرورة الاعتراف بحل الدولتين، وفي هذا السياق ظهرت إدانات واسعة من دول أوروبية لإسرائيل فيما يتعلق بسياسة الاستيطان الذي رأت فيه انه مخالف للقانون الدولي ويضر بالعلاقة بينهما⁽⁵⁵⁾.

أما بخصوص المتغيرات والعلاقات الإقليمية لإسرائيل فاءن الملف النووي الإيراني ما يزال متقدماً على غيره من الملفات الساخنة بالنسبة لإسرائيل في المنطقة، حيث تقول إسرائيل إن كل

الكنيست هي لليمين واليمين المتطرف، وان الأمور ستزداد تعقيداً على صعيد العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، مع وجود حكومة يمينية بعثت بالعديد من الرسائل السلبية بشأن عملية التسوية السلمية من خلال برنامجها السياسي وتصريحات أعضائها ورئيسها لا سيما بعد الخطاب الذي ألقاه نتنياهو في جامعة بار ايلان 14/6/2009 والذي أوضح من خلاله النهج الذي ستتجهه حكومته بخصوص عملية السلام واستحقاقاتها، وقد حدد في هذا الخطاب موقف حكومته من قضايا الحل الدائم حيث أعلن أن القدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل، وان الاستيطان لن يتوقف، ولا عودة للاجئين الفلسطينيين وان السيطرة الأمنية والحدودية ستحتفظ بها إسرائيل، وبالتالي ندرك أن إسرائيل لم تعد تقبل بفكرة تأجيل البحث في القضايا النهائية مع الطرف الفلسطيني بل أصبحت ترفض المفاوضات بشأنها وعلى الطرف الفلسطيني أن يقبل بتصورها بشأن حل تلك القضايا، أما بشأن المتغيرات على المستوى الدولي وبخاصة فيما يتعلق بتوجهات الرئيس الأميركي الجديد باراك اوباما في المنطقة فهو يريد تسوية نهائية بين إسرائيل والفلسطينيين، وهو مع وجود دولتين ومع تجميد الاستيطان وتقسيم القدس، وهذا ما يعارضه نتنياهو وليبرمان والأحزاب اليمينية المتطرفة، فالطريق أمام اوباما صعبة ومعقدة، إلا أن هناك ما يشير إلى أن نتنياهو سيعمل على إقناع إدارة اوباما بأفكاره فيما يتعلق بالسلام الاقتصادي وتحسين الأوضاع المعيشية للفلسطينيين عوضاً عن السلام السياسي⁽⁵⁹⁾.

النتائج والتوصيات:

قادت محاولة الباحث تفحص فرضية البحث الى خلوص النتائج التالية:

اولا: التاكيد على الفرضية من ناحية ان الحكومة

بالسلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى مستقبل سوداوي للمفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية القادمة نظراً لطبيعة الحكومة والخطاب السياسي للأحزاب اليمينية المشاركة فيها والتي ترفض بشكل واضح مبدأ الاعتراف بالدولة الفلسطينية وترفض مجرد إجراء مفاوضات حول القضايا المحورية مع الفلسطينيين كالقدس واللاجئين والحدود والاستيطان لان هذه القضايا قد أصبحت محسومة لدى هذه الحكومة والأحزاب المشاركة فيها لصالح إسرائيل وعلى الفلسطينيين القبول بسياسة الأمر الواقع⁽⁵⁷⁾.

قبل أن نبدأ بالحديث عن المتغيرات المتعلقة بعملية السلام لا بد من الإشارة إلى أن عملية السلام والمفاوضات قد بدأت بين الجانبين الفلسطيني (م.ت.ف) والإسرائيلي إبان مؤتمر مدريد الذي عقد عام 1991، وقد توصل الجانبين بعد عامين من الشروع في هذه المفاوضات إلى اتفاق إعلان المبادئ أوسلو عام 1993، وقد تم الاتفاق من خلاله على تأجيل مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني إلى اقرب وقت ممكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية، وان هذه المفاوضات ستغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والمياه والترتيبات الأمنية والحدودية، ونشير إلى انه وبعد مرور 16 عاماً على توقيع أوسلو وحتى الآن 2009، وعلى الرغم أن المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي كانت مستمرة خلال هذه الفترة لم يحصل الفلسطينيون من خلالها على شيء وخصوصاً فيما يتعلق بقضايا الحل الدائم⁽⁵⁸⁾.

أما فيما يتعلق بمتغيرات عملية السلام 2009 فعلى المستوى المحلي الداخلي هناك مؤشرات ودلالات خطيرة فيما يتعلق بعملية السلام، فبعد الانتخابات الإسرائيلية 2009 بدا واضحاً أن أكثرية مقاعد

التوصيات

بناء على ما سبق فاءنَّ البحث يقدم مجموعة من التوصيات الى الطرف الفلسطيني اولا، والعربي ثانيا، والدولي ثالثا.

للفلسطينيين:

اولا:إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني الفلسطيني ، وعدم الانجرار وراء الحكومة الإسرائيلية الحالية باعادة ملف المفاوضات إلى دائرة ادارة الازمة بدل البحث الجدي في الحلول الجذرية.

ثانيا:رسم سياسة عامة فلسطينية تقوم على دراسة جدية وعلمية للمفاوضات الفلسطينية السابقة وكذلك طبيعة المتغيرات في النظام والمجتمع الاسرائيلي، كما هي عليه الحالة اليوم وبالذات التركيز على موضوعة التغيرات في الفكر والهوية والطبيعة الاستيطانية.

للعرب:

اولا: تقديم رؤية سياسية قادرة على مواكبة التغيرات الاسرائيلية والدولية المعاصرة واستشراف مستقبلها، وتستطيع أن تنتج سياسة عامة عربية تجاه القضية الفلسطينية.

ثانيا:على العالم العربي وبالذات جامعة الدول العربية ان تتخذ خطوات وادوات من شأنها أن تبرهن قدرة الجامعة على صناعة ظرف سياسي فلسطيني وليس الاكتفاء فقط بمحاولة التكيف مع الظروف القائمة.

الطرف الدولي:

اولا :على الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي عدم الاكتفاء بطرح الرؤى السياسية ، ومحاولة تطبيق الجزء الذي يخص الفلسطيني فقط لان هذه الرؤية سرعان ما تحولها السياسات الاسرائيلية على أرض الواقع إلى وهم، كما هو الحال مع رؤية الدولتين او خارطة الطريق .

ثانيا: على الأطراف الدولية الأخذ بعين الاعتبار

الاسرائيلية الحالية لن تذهب الى مفاوضات تقود إلى إيجاد حلول جذرية للقضية الفلسطينية .

ثانيا: إن طبيعة اليمين الاسرائيلي الحالي مختلف عن اليمين الاسرائيلي الذي عهدته السياسة الإسرائيلية سابقا ، وبالذات اذا ما تم ربطة بالقضية الفلسطينية ، وذلك على صعيدين:الأول هو تغلغل اليمين في مؤسسات صنع القرار السياسي الاسرائيلي وتحويله للثقافة السياسية الاسرائيلية بشكل جعل قضايا اليمين محور واعمدة للسياسة العامة الاسرائيلية الحالية ، والثاني الدور المميز الذي يؤديه المستوطنون في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الاسرائيلية مما يجعل من الصعوبة بمكان تخيل حل سياسي ناجح ، او قدرة للحكومة الاسرائيلية ايا كان شكلها على صعيد وقف الاستيطان او تفكيك المستوطنات.

ثالثا:إن المتغيرات الدولية وبالذات المتغيرات على صعيد السياسة الامريكية لم ترتق الى المطلوب في تشكل قوة ضاغطة على الحكومة الاسرائيلية والقوى السياسية باتجاه تجعل صانع القرار السياسي الاسرائيلي يتخذ من هذا المتغير حدثا يوجه محور سياسته بناء عليه بل العكس هو الصحيح فاءنَّ ما قد تشهده الايام المقبلة هو قولبت السياسة الامريكية بحيث تستجيب لمتطلبات السياسة الاسرائيلية .

رابعا:ستبقى إسرائيل تعمل على استغلال المتغيرات على الساحة العربية والفلسطينية وبالذات الانقسام الفلسطيني باتجاه ادارة الصراع ، والاستقواء بحالة الانقسام من أجل الضغط على طرفي المعادلة الفلسطينية (حماس وفتح) ، وعدم تمكين الطرف العربي من الضغط على إسرائيل والانشغال في موضوعة لم الصف الفلسطيني .

الكيلاني، ، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان .
2008.

5. شلحت، أنطوان، إسرائيل في ظل متغيرات النظام
العالمي والأزمة الاقتصادية (وثيقة مؤتمر هرتسليا-
2009)، مجلة أوراق إسرائيلية، 50، مركز مدار
للدراسات الإسرائيلية، رام الله. 2009.

6. تيم، فوزي، تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل،
دار زهران للطباعة والنشر، د.م. ، 1997.

7. بشارة، عزمي، من يهودية الدولة حتى شارون:
دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، مواطن
المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.
2005.

8. عسيلة، صبحي، تحول الرأي العام الإسرائيلي
نحو اليمين والتسوية السلمية للصراع العربي
الإسرائيلي، رسالة ماجستير منشورة،
القاهرة، 2008.

9. المسيري، عبد الوهاب، ، موسوعة اليهود
واليهودية والصهيونية، دار الشروق،
بيروت، 1999.

10. أبو رمضان، موسى، إسرائيل دليل عام
2004، تحرير: كميل منصور وفوز عبد الهادي،
مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

11. طایل، محمد، النظام السياسي في إسرائيل،
دار الولاء للطباعة والنشر، المنصورة 1992.

12. السعدي، غازي، الأحزاب والحكم في إسرائيل،
دار الجليل للنشر، عمان 1989.

13. بدر، كاميليا، نظرة على الأحزاب والحركات
السياسية الإسرائيلية، جمعية الدراسات العربية،
القدس. ، 1985.

14. مجموعة مؤلفين، سلسلة التقارير الإستراتيجية
2009-2008-2007-2007-2006-2005، مجلة
أوراق إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات
الإسرائيلية (مدار)، ، رام الله.

التحولات اليمينية الجارية في المجتمع الاسرائيلي
وإيجاد الطرق الكفيلية بعدم منح هذه التحولات
فرص التغول؛ لان ذلك سيقود إلى نتائج لا تحمد
عقبها في المستقبل.

ثالثا: عدم الانجرار وراء السياسة الإسرائيلية
المبنية دائما على حرف الملفات ، وصب جل الجهد
على الموضوعة المركزية وهي القضية الفلسطينية
بدل الانشغال بأي ملف إقليمي اخر مهما علت
مركزيته.

الهوامش

1. كلمة يمين بالنسبة للأحزاب الإسرائيلية
وتصنيفها قضية إشكالية إلا أن الباحث اعتمد
المصلح بناء على موقف الأحزاب الإسرائيلية من
عملية السلام ، فالاحزاب الاسرائيلية التي تستند
على مفاهيم أرض إسرائيل التاريخية وترفض
"الحلول الوسط" او بات متعارفاً عليه اليوم بحل
الدولتين من حيث المبدأ تقع ضمن هذا التصنيف
، فالتصنيف مبني على اسس مبدئية وليس على
السياسات السلوكية للأحزاب ، حيث انه معلوم
ان كل الاحزاب الاسرائيلية احزاب صهيونية
ولكن هناك بعض الاحزاب التي تقبل فكرة حل
الدولتين والحلول الوسط كاسلوب ، على الرغم من
انها جميعا قد تلتقي في النهايات المرجوة من عملية
السلام. الا ان هناك احزاباً ترفض الفكرة من حيث
المبدأ وهذا ما يطلق عليه الاحزاب اليمينية بالنسبة
للباحث.

2. أبو جابر، إبراهيم وآخرون، الحراك السياسي في
إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية،
مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان. 2006 .

3. العلي، وليد ، الديمقراطية السياسية في إسرائيل،
جمعية الدراسات العربية، القدس. 1995.

4. عبد الكريم ، إبراهيم وآخرون، إسرائيل
ومستقبلها حتى عام 2015، تحرير عبد الحميد

15. شحادة، امطانس وآخرون، الانتخابات الإسرائيلية 2009، تحرير: باسم مكحول وآخرون، مجلة قضايا إسرائيلية، عدد 33، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، 2009.
16. يوسف، أيمن وآخرون، تقرير مدار الاستراتيجي 2009 المشهد الإسرائيلي 2008، تحرير: هنيدة غانم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله.
17. غانم، هنيدة وآخرون، رؤى إسرائيلية حول مشاريع التسوية السياسية، قضايا إسرائيلية، 2009، السنة التاسعة، ع 34، رام الله.
17. معهد أبو لغد للدراسات الدولية، قراءة أولية في نتائج لانتخابات الإسرائيلية الدورة السادسة عشر 2003، معهد أبو لغد، فلسطين.
18. مجموعة مؤلفين، إسرائيل - ديمقراطية شكلية
19. مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية 2003، تقديم : أنطوان شلحت، أوراق إسرائيلية، العدد 16، رام الله.
20. شبيط، آري، دولة انتخابات: سلسلة تقارير صحافية حول انتخابات 2003، تقديم علاء حليح، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله.
21. شحادة، امطانس، الانتخابات الإسرائيلية 2009: عن الثابت والمتحول في مفاهيم ومواقف الجمهور الإسرائيلي، قضايا إسرائيلية، العدد: 33، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله.
22. مصطفى، مهند، تفاقم خطاب التشديد على الطابع الاثني لـ "الدولة اليهودية"، 2009، قضايا إسرائيلية، العدد 33، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله.
23. راز، موسي، النتيجة الأسوأ للانتخابات العامة هي فوز اليمين (مقابلة خاصة أجراها بلال ضاهر)، 2009، قضايا إسرائيلية، العدد 33، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله.
24. الكيالي، ماجد، الانتخابات الإسرائيلية وتحولات الخريطة الحزبية، الجزيرة. نت، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7B64F6E6-8C93-4712-B61C-BB75F5676B96.htm>
25. امطانس، شحادة، الانتخابات الإسرائيلية 2009: قراءة في نتائج الانتخابات للكنيست ال 18 عن الثابت والمتغير في مفاهيم ومواقف الجمهور الإسرائيلي، قضايا إسرائيلية، ع 33، 2009، ص 14-15، رام الله.
26. جابر، محمد، قراءة في انتخابات الكنيست 2009، على الموقع الإلكتروني: <http://mafouzjaber.maktoobblog.com>
27. جابر، محمد، مصدر سبق ذكره
28. مركز الدراسات العبرية، الخارطة الحزبية الإسرائيلية عشية انتخابات الكنيست الثامنة عشرة، المصدر: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 2009
29. الصالحي، نبيل، المشهد الاجتماعي، تقرير مدار الاستراتيجي 2009، تحرير: هنيدة غانم، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009، ص 153، رام الله.
30. لقد تبني حزب كديما قضية البعد الديمغرافي في يهودية الدولة بجانبه السياسي، وتبني حزب إسرائيل بيتنا البعد العنصري في موضوعات يهودية الدولة، أما شاس، ويهودوت هتوراه فقد استندتا إلى الأبعاد الدينية البحتة في الموضوعات ذاتها، وأيا تكن الاختلافات نجد أن السياسية العامة الإسرائيلية تدور في فلك دولة النقاء اليهودي.
31. محارب، محمود، السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية...، موقع عرب 48، 7-2009، على الموقع الإلكتروني: <http://www.48.org.il/abs48.com/display.x?cid=19&sid=57&>

id=64315

مواطنون بدون مواطنة. تقرير مدى السنوي الأول للرصد السياسي. إسرائيل والأقلية الفلسطينية 2000-2002. حيفا. المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، تموز 2000. وكذلك تقارير مدى 2003، 2004، 2005.

44. جريدة معاريف يوم 8/12/2009

45. دراسة أجراها الباحث على أعضاء الكنيست الإسرائيلي الثامنة عشر حسب موقع الإقامة والتي تبين من خلالها ان هناك عشرة أعضاء كنيست اسرائيلي يسكنون الضفة الغربية.

46. النعامي، صالح، العلمانيون سيتحولون إلى أقلية في إسرائيل حتى عام 2030، شبكة النبأ المعلوماتية، ترجمة. صالح النعامي.

47. لمزيد من المعلومات راجع تقرير مركز أريج بعنوان. تصاعد قوى التطرف الديني على الصعيد السياسي في إسرائيل 18/12/2009.

48. لمزيد من المعلومات انظر. اليمين الديني في إسرائيل وقضية المستوطنات. مجموعة الازمات الدولية تقرير، الشرق الأوسط رقم 89.20 تموز 2009 ص 12-25.

49. الجزيرة نت. خطة إسرائيلية لتمويل مستوطنات 12/12/2009.

50. قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي الأمني المصغر 25/11/2009 موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية "تواصل".

51. كلمة رئيس الوزراء الإسرائيلي. بنيامين نتنياهو. أمام مؤتمر سابان. طريق تحقيق السلام يمر عبر المفاوضات والتعاون والتوافق بين الجانبين 11/15/2009. موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية. قرار الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 9/12/2009 نفس الموقع.

52. Efraim Inbar. The Rise and Demise of the Two- State Paradigm. The Be- gm- Sadat Center for Strategic Studies.

32. محارب، محمود، مصدر سبق ذكره.

33. لمزيد من المعلومات. راجع البرنامج الوزاري لحكومة نتنياهو الذي نالت ثقة الكنيست بناء عليه. المصدر موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية. تواصل.

34. أحمد، سعد، مدلولات الأفق الاستراتيجي الكارثي لحكومة نتنياهو اليمينية. 9/9/2009. موقع حزب الشعب الفلسطيني: <http://www.palpeople.org/atemplate.php?id=1435&x=6>

35. شراب، ناجي. إسرائيل: ازمة قوة ام ازمة ايدولوجيا ام ازمة قيادة ؟. موقع امين الاخباري 16 كانون اول 2009.

36. الزرو، نواف، أعمدة السياسة الإسرائيلية بعد فك الارتباط. موقع اجراس العودة. 30/10/2005

37. انظر قرارات ووقائع مؤتمرات هرتز ليا الثامن والتاسع.

38. لمزيد من المعلومات راجع موقف الحكومة الإسرائيلية، من اتفاق مكة وباقي المواقف الإسرائيلية اللاحقة. رائد نعييرات وآخرون. كتاب دراسات فلسطينية. جامعة النجاح الوطنية 2010. الوحدة الرابعة ص

39. عران، عويد، نظرة على التداعيات الدبلوماسية للانتخابات الإسرائيلية، مركز دراسات الأمن القومي، 2009، إسرائيل.

40. انظر محاضرة حنين الزغبى، العضو العربي في الكنيست الإسرائيلي. حول يهودية الدولة وآثارها، مركز حواء. نابلس 2010 مايو.

41. مهند، عمر، تضيق الخناق على فلسطيني 48، قراءة في سلسلة القوانين العنصرية. <http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=425395>

42. مهند، عمر، مصدر سبق ذكره.

43. لمزيد من المعلومات انظر. سلطاني نمر.

paltoday.com / arabic / uploads /
General / 090709070649LBd

المصادر والمراجع

الكتب

1. الصالحي، نبيل، تقرير مدار الاستراتيجي 2009
المشهد الاجتماعي، تحرير: هنيّدة غانم، مدار، المركز
ال فلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2009.
2. نمر، سلطانين، مواطنون بدون مواطنة، تقرير
مدى السنوي الأول للرصد السياسي، إسرائيل
والأقلية الفلسطينية، 2000-2002، حيفا، المركز
العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، تموز
2000، وكذلك تقارير مدى 2003، 2004، 2005.
3. العلي، وليد، الديمقراطية السياسية في إسرائيل،
جمعية الدراسات العربية، القدس، 1995.
4. عبد الكريم، إبراهيم وآخرون، إسرائيل
ومستقبلها حتى عام 2015، تحرير عبد الحميد
الكيلاي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان
2008.
5. تيم، فوزي، تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل،
دار زهران للطباعة والنشر، د.م، 1997.
6. بشارة، عزمي، من يهودية الدولة حتى شارونك
دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، مواطن
المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام
الله، 2005.
7. عسيلة، صبحي، تحول الرأي العام الإسرائيلي
نحو اليمين والتسوية السلمية للصراع العربي
الإسرائيلي، رسالة ماجستير منشورة،
القاهرة، 2008.
8. المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية
والصهيونية، دار الشروق، بيروت، 1999.
9. أبو رمضان، موسى، إسرائيل دليل عام 2004،
تحرير: كميل منصور وفوز عبد الهادي، مؤسسة
الدراسات الفلسطينية، بيروت.

summer.2009

53. لمزيد من المعلومات من ناحية أولويات السياسية
الإسرائيلية انظر، نتائج مؤتمر هرتز يليا 2008،
مركز باحث للدراسات، بيروت لبنان 2009،
كذلك رامي منصور، وثيقة إستراتيجية للخارجية
الإسرائيلية توصي اعتماد سياسة الردع والتسوية،
المصدر: موقع عرب 48، 2009-6، على الموقع
الإلكتروني:
<http://www.arabs48.com/display.x?cid=19&sid=57&id=63437>
54. مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية،
تقرير: على أعتاب الانتخابات الإسرائيلية
2009، على الموقع الإلكتروني: <http://www.madarcenter.org/madar/article.asp?PubID=255>
55. يوسف، أيمن، مهند مصطفى، مشهد
العلاقات الخارجية الإسرائيلية: تقرير مدار
الاستراتيجي 2009، تحرير: هنيّدة غانم، ص-25
26.
56. عويد، عران، مصدر سبق ذكره.
57. السهلي، نبيل، الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل
المفاوضات مع الفلسطينيين، المصدر: الجزيرة نت،
2009، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BCB96F17-6216-4C7B-9770-B03854CA12B1.htm>
58. الخواجا، عزمي، دلالات ومؤشرات انتخابات
الكنيست الثامنة عشر، 2009، على الموقع
الإلكتروني:
<http://www.al-ayyam.ps/znews/site/template/article.aspx?did=104786&date=2/15/2009>
59. الحسن، عبد الله، خطاب نتنياهو في جامعة بار
ايلان، مضمون الخطاب... أهدافه... أصدائه
المحلية والإقليمية والدولية، مركز دراسات
فلسطين والعالم، على الموقع الإلكتروني: <http://www.madarcenter.org/madar/article.asp?PubID=255>

- الإسرائيلية (مدار)، رام الله.
7. راز، موسي، النتيجة الأسوأ للانتخابات العامة هي فوز اليمين (مقابلة خاصة أجراها بلال ضاهر)، 2009، قضايا إسرائيلية، العدد 33، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله.
8. جريدة معاريف. 8/12/2009 منشورات الانترنت
1. رامي منصور، وثيقة إستراتيجية للخارجية الإسرائيلية توصي اعتماد سياسة الردع والتسوية، المصدر: موقع عرب 48، 2009-6، على الموقع الإلكتروني: <http://www.arabs48.com/di/splay.x?cid=19&sid=57&id=63437>
2. عبد الله الحسن، خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان، مضمون الخطاب... أهدافه... أصدائه المحلية والإقليمية والدولية، مركز دراسات فلسطين والعالم، على الموقع الإلكتروني: <http://paltoday.com/arabic/uploads/General/090709070649LBdX.doc>
3. عران عويد، نظرة على التدايعات الدبلوماسية للانتخابات الإسرائيلية، المصدر: مركز دراسات الأمن القومي (إسرائيل)، 2009، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=1295&cid=24>
4. عزمي الخواجا، دلالات ومؤشرات انتخابات الكنيست الثامنة عشر، 2009، على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-ayyam.ps/znews/site/template/article.aspx?did=104786&date=2/15/2009>
5. ماجد الكيالي، الانتخابات الإسرائيلية وتحولات الخريطة الحزبية، المصدر الجزيرة، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7B64F6E6-8C93-4712-B61C-BB75F5676B96.htm>
6. محمد جابر، قراءة في انتخابات الكنيست 2009، 10. طایل، محمد، النظام السياسي في إسرائيل، دار الولا للطباعة والنشر، المنصورة، 1992.
11. السعدي، غازي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل للنشر، عمان، 1989.
12. بدر، كاميليا، نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، جمعية الدراسات العربية، القدس 1985.
13. معهد أبو لغد للدراسات الدولية، قراءة أولية في نتائج لانتخابات الإسرائيلية الدورة السادسة عشر 2003، معهد أبو لغد، فلسطين.
- الدوريات والصحف
1. شلحت، أنطوان، إسرائيل في ظل متغيرات النظام العالمي والأزمة الاقتصادية (وثيقة مؤتمر هرتسليا- 2009)، مجلة أوراق إسرائيلية، 50، مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2009.
2. مجموعة مؤلفين، سلسلة التقارير الإستراتيجية 2009-2008-2007-2006-2005، مجلة أوراق إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله.
3. غانم، هنيدي وآخرون، رؤى إسرائيلية حول مشاريع التسوية السياسية، قضايا إسرائيلية، 2009، السنة التاسعة، ع34، رام الله.
4. مجموعة مؤلفين، إسرائيل - ديمقراطية شكلية - مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية 2003، تقديم: أنطوان شلحت، أوراق إسرائيلية، العدد 16، رام الله.
5. شحادة، امطانس، الانتخابات الإسرائيلية 2009: عن الثابت والمتحول في مفاهيم ومواقف الجمهور الإسرائيلي، قضايا إسرائيلية، العدد 33، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله.
6. مصطفى، مهند، تفاقم خطاب التشديد على الطابع الاثني لـ "الدولة اليهودية"، 2009، قضايا إسرائيلية، العدد 33، المركز الفلسطيني للدراسات

15. موقف الحكومة الإسرائيلية ، من اتفاق مكة وباقي المواقف الإسرائيلية اللاحقة.
16. مهند، عمر، تضيق الخناق على فلسطيني 48، قراءة في سلسلة القوانين العنصرية . <http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=425395>
17. شبكة النبا المعلوماتية، ترجمة: صالح النعامي، العلمانيون سيتحولون إلى أقلية في إسرائيل حتى عام 2030.
18. مركز أريج بعنوان. تصاعد قوى التطرف الديني على الصعيد السياسي في إسرائيل. 18 / 12 / 2009.
19. الجزيرة نت. خطة إسرائيلية لتمويل مستوطنات 12 / 12 / 2009.
20. قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي الأمني المصغر 25 / 11 / 2009. موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية.
21. كلمة رئيس الوزراء الإسرائيلي. بنيامين نتنياهو، أمام مؤتمر سابان. طريق تحقيق السلام يمر عبر المفاوضات والتعاون والتوافق بين الجانبين 15 / 11 / 2009، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، قرار الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 9 / 12 / 2009 نفس الموقع.
22. نتنياهو في كلمة أمام الكنيست "دولة إسرائيل تواجه ثلاث تهديدات رئيسية" مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي " 23 / 12 / 2009.
23. ليلي الرحباني عام على حرب غزة مازق إسرائيلية بالجملة 1 / 12 / 2009. <http://www.elnashra.com/articles-1-17394.html>
24. مركز أنباء، الأمم المتحدة 7 / 1 / 2010.
25. بيان الاتحاد الأوروبي، 8 / 12 / 2009 الموقع، وزارة الخارجية الألمانية.
26. موقع وزارة الخارجية الألمانية تصريحات سولانا خافير. الممثل الأعلى للسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي 4 / 9 / 2009
7. محمود محارب، السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية...، المصدر: موقع عرب 48، 2009
8. مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، تقرير: على أعتاب الانتخابات الإسرائيلية 2009، على الموقع الإلكتروني: <http://www.madarcenter.org/madar/article.asp?PubID=255>
9. مركز الدراسات العبرية، الخارطة الحزبية الإسرائيلية عشية انتخابات الكنيست الثامنة عشرة، المصدر: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات 2009، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dpp.gov.jo/2009/4.html>
10. نبيل السهلي، الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل المفاوضات مع الفلسطينيين، المصدر: الجزيرة نت، 2009، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BCB96F17-6216-4C7B-9770-B03854CA12B1.htm>
11. سعد احمد، مدلولات الأفق الاستراتيجي الكارثي لحكومة نتنياهو اليمينية. 9 / 9 / 2009. موقع حزب الشعب الفلسطيني: <http://www.palpeople.org/atemplate.php?id=1435&xx=6>
12. شراب، ناجي. إسرائيل: أزمة قوة أم أزمة ايدولوجيا أم أزمة قيادة ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية 16 / 12 / 2009: <http://www.mokarabat.com/s7387.htm>
13. نواف الزرو، أعمدة السياسة الإسرائيلية بعد فك الارتباط، 30 / 10 / 2005: http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=190&table=articles
14. مؤتمرات هرتزليا الثامن والتاسع .

27. نتائج مؤتمر هرتزليا 2008، مركز باحث
للدراسات. بيروت لبنان 2009 ، كذلك رامي
منصور، وثيقة إستراتيجية للخارجية الإسرائيلية
توصي اعتماد سياسة الردع والتسوية، المصدر:
موقع عرب 48، 2009-6، على الموقع الالكتروني:
<http://www.arabs48.com/display.x?cid=19&sid=57&id=63437>